

## وزارة العدل

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/٣٥٠٩

تعيين مرجع

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .

وعضوية القضاة السادة

محمود العبابنة ، يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش .

المستدعي: راند حكمت حافظ عبد الحافظ .

وكيله المحامي ناصر الجنيدي .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢ قدم هذا الطلب لتعيين المرجع المختص في نظر القضية الصلحية الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/٢٢١٨ ) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ وذلك لصدور حكمين أحدهما من محكمة استئناف إربد برقم ( ٢٠١٣/٤٦٤٧ ) تاريخ ٢٠١٣/٤/١٦ والثاني من محكمة بداية إربد بصفتها الاستئنافية برقم ( ٢٠١٣/٢١٩٠ ) تاريخ ٢٠١٣/٦/٣ يقضيان بإعلان عدم اختصاص كل منهما لنظر الاستئناف المقدم إليهما .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن

المدعين:

١. مروان خالد مصطفى حجازي .

٢. أسامة خالد مصطفى حجازي .

أقاماً هذه الدعوى لدى محكمة صلح حقوق إربد بمواجهة المدعى عليه رائد حكمت حافظ عبد الحافظ يطالبان بتعديل أجر المثل مقدرين دعواهما بمبلغ ١٢٠٠ دينار ، على سند من القول :

١. يملك المدعيان محلاً تجارياً عبارة عن المخزن الواقع على قطعة الأرض رقم ( ٣٦١ ) حوض المعترض الشرقي رقم ( ١٥ ) من أراضي إربد .
٢. يستأجر المدعى عليه المحل الموصوف في البند السابق من المدعيين بموجب عقد إيجار خطي منذ عام ١٩٩٢ بأجرة سنوية مقدارها ١٢٠٠ دينار .
٣. إن أجر العقار أقل من أجر المثل في المنطقة الواقعة فيها العقار .
٤. سنداً لأحكام قانون المالكين والمستأجرين المعدل والساري يحق للمدعيين المطالبة بأجر المثل .

وطلبوا الحكم بإلزام المدعى عليه ببديل أجر المثل العقار وتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

نظرت محكمة الصلح الدعوى وبعد أن سارت بإجراءات المحاكمة أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ المتضمن :

١. عملاً بأحكام المادة ( ٢/٥ و ١ ) من قانون المالكين والمستأجرين رقم ١١ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ تعديل بدل الإجارة في عقد الإيجار المبرم بين المدعيين والمدعى عليه للعقار موضوع الدعوى المتمثل بالمحل التجاري المقام على قطعة الأرض رقم ( ١٣٦١ ) حوض رقم ( ٢٦ ) المعترض الشرقي من أراضي إربد ليصبح مبلغ ٣٦٠٠ دينار سنوياً وحسب شروط العقد وذلك اعتباراً من إقامة هذه الدعوى الواقع في ٢٠١٢/٢/٢٢ وتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٨٠ ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتضِ المدعى عليه بهذا القرار وتقدم باستئنافه لدى محكمة استئناف إربد للطعن فيه .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦ قضت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم ( ٢٠١٣/٤٦٤٧ ) إحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية حسب الاختصاص .

سجلت الدعوى لدى محكمة بداية حقوق إربد بصفتها الاستئنافية برقم ( ٢٠١٣/٢١٩٠ ) .

وبتاريخ ٢٠١٣/٦/٣ قضت محكمة البداية بصفتها الاستئنافية في قرارها بعدم الاختصاص لنظر الاستئناف .

وبتاريخ ٢٠١٤/٦/٢ تقدم وكيل المدعى عليه باستدعاء إلى محكمة التمييز يطلب فيه تعيين المحكمة المختصة لنظر الطعن الاستئنافية في هذه الدعوى .

وفي ذلك نجد إنه ومن مطالعة المادة ( ٣٥/ب ) من قانون أصول المحاكمات المدنية أنها عقدت الاختصاص لمحكمة التمييز في تعيين المرجع المختص فيما إذا كان الخلاف بين محكمتي بداية تابعة كل منهما إلى محكمة استئناف غير الأخرى أو كان بين محكمة بداية ومحكمة استئناف أو بين محكمتين استئناف .

وحيث إن الخلاف على الاختصاص هو بين محكمتي استئناف ومحكمة بداية بصفتها الاستئنافية فيكون اختصاص محكمة التمييز النظر في هذه الخلاف وتعيين المرجع المختص الذي له الحق بالفصل في موضوعه .

ومن استقراء نص المادة ( ١٠/٣/أ ) من قانون محاكم الصلح وتعديلاته رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص : ( أ - تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في دعاوى الصلحية الحقوقية ) .

وحيث إن الخبراء قدروا قيمة أجر المثل السنوية للمخزن التجاري موضوع الدعوى بمبلغ ٣٦٠٠ دينار فتكون هذه القيمة المدعى بها ويتحدد المرجع الاستئنافي على أساسها .

وحيث إن المادة ( ٣/١٠/أ ) السالفة قد حددت الاختصاص .

وحيث إن طلب إعادة تقدير بدل أجر المثل هو من الدعاوى المنشئة وليس من الطلبات المستعجلة .

وحيث إن قيمة الدعوى تزيد على ألف دينار ولم تصدر عن قاضي الصلح بوصفه قاضي أمور مستعجلة .

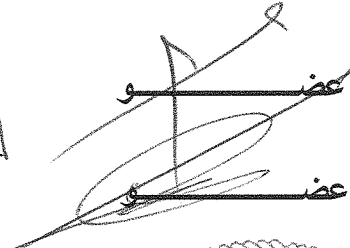
لهذا نقرر عملاً بالمادة ( ٣٥/ب ) من قانون أصول المحاكمات المدنية تعيين محكمة استئناف إربد مرجعاً مختصاً لنظر هذا الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٥/١١/٢٠١٤ م

القاضي المترئس



عضو



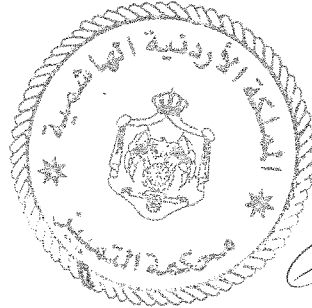
عضو

عضو

الأصل عومق

عضو

رئيس الديوان



دقق / أش

